دراسات عالمية

Panton 286 C



مستقبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية

ليندا روبنسون

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 130

مستقبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير: **أمل عبدالله الهدّابي**

تصوير

أحمد ياسين

دراســات عـالميــة

مستقبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية

ليندا روبنسون

العـدد 130

تصدر عن

مـركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتـراتيجيـة

محتوىٰ الدراسة لا يعبر بالضـرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of “The Future of U.S. Special Operations Forces,” by Linda Robinson, and published by The Council on Foreign Relations (Council Special Report No. 66, April 2013). The ECSSR is indebted to the author and original publisher for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-889-0

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-890-6

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

تقديم

تنفذ قوات العمليات الخاصة الأمريكية عديداً من العمليات في أمكنة عدة أكثر من أي وقت مضى؛ فهي تنشط الآن في نحو 70 دولة، كما أنها ومنذ العام 2001، تضاعفت ميزانياتها مجتمعة نحو خمسة أضعاف، وهو اتجاه يبدو أنه في طريقه إلى الاستمرار على الأرجح. وبينما تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن سُبل للتغلب على مجموعة من التهديدات الأمنية في جميع أنحاء العالم، ودعم صمود أصدقائها وحلفائها ضد الشبكات الإرهابية والإجرامية، وتقليل الحاجة إلى تدخلات عسكرية واسعة النطاق، فإن أهمية قوات العمليات الخاصة سوف تنمو.

ومع ذلك، كما تكتب ليندا روبنسون في هذا التقرير الخاص بالمجلس، فإن الرؤية الاستراتيجية لقوات العمليات الخاصة لم تواكب الطلب المتزايد على مهاراتها. ويربط معظم الناس – وفي الواقع، عديد من صانعي السياسة – بين قوات العمليات الخاصة، والمداهمات الليلية السرية مثل تلك التي استهدفت أسامة بن لادن؛ أي العمليات التكتيكية ضد فرد معين أو جماعة بعينها. بيد أن قدرات قوات العمليات الخاصة تتجاوز ذلك بكثير، إذ تشمل التدريب العسكري، وعمليات جمع المعلومات، والشؤون المدنية، وغيرها. ومع تحويل الولايات المتحدة الأمريكية تركيزها من شن الحروب إلى بناء شركائها ودعمهم، تجادل روبنسون بأنه سوف يصبح أمراً حاسماً أن يتم تحديد هذه القدرات الاستراتيجية على نحو أفضل، وضمان حصول قوات العمليات الخاصة على الكوادر والتمويل، وذلك لتحقيق النجاح. وتدعو روبنسون البنتاجون أيضاً إلى إزالة العقبات البيروقراطية والعملياتية أمام التعاون بين مختلف قوات العمليات الخاصة، وكذلك بين القوات الخاصة والتقليدية. وتوصي أيضاً بأن تعمل جميع قيادات قوات العمليات الخاصة على تطوير صف من الضباط الموهوبين المحفَّزين من ذوي الخبرة في هذه القضايا، وتعزيز دور القيادة المدنية في الميزانية والإشراف العملياتي.

إن تقرير **مستقبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية** يأتي في الوقت المناسب بشأن مستقبل ما قد تصبح فيه هي القوات العسكرية الأكثر أهمية في الجيش. ويقدم التقرير

مجموعة كبيرة من التوصيات التي تغطي الإصلاحات المؤسسية والعملياتية والفكرية التي يمكن أن تحسّن براعة قوات العمليات الخاصة وفاعليتها. وبينما تسعى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إلى إيجاد وسائل جديدة لممارسة القوة الأمريكية في حقبة الميزانيات المنخفضة وازدياد النفور من الحروب بحجم حربي العراق وأفغانستان، فإن هذا التقرير يرى أن توسيع دور قوات العمليات الخاصة يمكن أن يكون في صدارة جدول الأعمال، بل يجب أن يكون كذلك.

ريتشارد هاس

رئيس مجلس العلاقات الخارجية

إبريل 2013

مقدمة

لقد بلغت الولايات المتحدة الأمريكية نقطة انعطاف حاسمة في تطوير قوات عملياتها الخاصة واستخدامها. وتضع ضغوط الميزانية والإرهاق جراء الحروب الواسعة النطاق حالياً أفضلية جديدة على العمليات المحدودة والشراكة مع الحلفاء لتوفير دفاع فعال من حيث التكلفة. وتتسم قوات العمليات الخاصة بأنها مصممة على نحو فريد كي تؤدي كلا هذين الدورين. لذا، وبالنظر إلى الاعتماد الكبير المستمر على الأرجح على قوات العمليات الخاصة، من الضروري أن يضمن صانعو سياسات الأمن القومي ومسؤولو الدفاع أن تكون هذه القوات مستعدة لتنفيذ المهام الموكلة إليها على نطاق كامل.

ويشهد السياق الاستراتيجي حالياً تحولاً، كما أُدخلت تعديلات. وقد تدهورت حالة تنظيم القاعدة بشدة، على الرغم من أن فروعه الأخرى لاتزال تشكل تهديدات بالغة. وما لم تندلع حرب كبرى أخرى، من غير المحتمل أن تواصل قوات العمليات الخاصة الأمريكية الوتيرة المكثفة من الغارات (غالباً عشر غارات أو أكثر في الليلة الواحدة) كما فعلت في السنوات الأخيرة في أفغانستان والعراق.

خلال العقد الماضي، شحذت قوات العمليات الخاصة قدرتها في مطاردة [قيادات وأعضاء التنظيمات الإرهابية] في إطار مكافحة الإرهاب، وحققت نجاحات عملياتية لافتة، لعل من أبرزها المهمة التي تم فيها قتل مؤسس تنظيم القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن. وتمثل مهارات المطاردة من جانب واحد هذه مقدرةً واحدة فقط من مقدرتَيها الأساسيتين، وإن كانت هي المقدرة التي تلقت القدر الأكبر من الاهتمام والموارد في السنوات الأخيرة، وهو أمر يمكن تفهمه. أما مقدرتها الأساسية الأخرى فهي التطوير والعمل جنباً إلى جنب مع قوات البلاد الأخرى المحلية لمحاربة الإرهابيين، والمتمردين، والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية من خلال مجموعة منسقة من البرامج الدفاعية والاستخباراتية وذات الطابع المدني. وغالباً ما يقول قادة قوات العمليات الخاصة إن النهج الأحادي الجانب أو "المباشر" يشتري الوقت حتى ينجح النهج "غير المباشر"

الأطول أجلاً، وإن النهج الأخير يعد حاسماً في التعامل مع تهديد ما. وقد تـم تطبيـق هـذا النهج غير المباشـر بنجاح على مدى العقد الماضـي في كولومبيـا والفلبـين، حيـث عملـت أعداد صغيرة من الجيش، والبحرية، والقـوات الجوية، ووحـدات خاصـة مـن القـوات البحرية مع نظرائهم في الدول الأخرى للتقليل مـن التهديـدات في كـلا البلـدين إلى حـد كبير، وذلك في جزء مـن برنـامج المسـاعدة المتعـدد الأوجـه للـدول. ولتحقيـق النجـاح يقتضـي هذا التطبيق للعمليات الخاصة التزاماً مستمراً وجهـداً منسـقاً، لكـن هـذا الأمـر نادراً ما يتحقق؛ ذلك أن "النهج غير المباشـر" لم تكن له الأولوية، كـما أن تنسـيق قـدرات العمليات الخاصة في جهود مستمرة يظل يشكل العجز العملياتي الأكثر خطورة.

وبالنظر إلى أن قوات العمليات الخاصة أصبحت الأداة المفضلة للتعامـل مـع عديـد من التهديدات للأمن القومي، فمن الأهمية بمكان أن يتم تدارك هذا العجز لضمان أن يتم توظيف قدراتها الفريدة والمتنوعة لإحداث تأثيرها الأكمل والأكثر ديمومة. وكان قـد تـم تنفيذ استثمار ضخم في توسيع وتجهيز قوات العمليات الخاصة خلال العقد الماضـي. فقـد تضاعفت في الحجم وتم نشـرها أكثر من السابق ولفترات أطـول مـن أي وقـت مضـى. وأصبح لديها مزيد من الجنـرالات والأمـيرالات يتبـوّءون المناصـب العليـا فيهـا، الـذين يقترب عددهم من السبعين، مقارنة مع تسعة فقط خلال السنوات الاثنتي عشـرة الماضية. بيد أنه ومنذ القيام بهذه التطورات، لم يتم إجراء أي تقييم رسمي كامل لنتـائج هـذا النمـو وزيادة التوظيف، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضغط المطالب في زمن الحرب. وغالباً مـا يقـول العاملون في العمليات الخاصة إنهم قوة تكتيكية الحجم يمكن أن يكون لها أثر استراتيجي، لكن من غير المحدَّد كيف يمكنها أن تحقق هذا الأثر على وجـه الخصـوص ومـا إذا كانـت تفعل ذلك حقاً. وعلى الرغم من النمو الهائل وزيادة وتيرة النشاط، فقد استُخدمت قوات العمليات الخاصة في كثير من الأحيان بطرق تكتيكية وعرَضية، وضاع عديد من الفـرص لتحقيق مزيد من التعاون بين مكوناتها أو مع الآخرين.

إن تبني رؤية جديدة لقوات العمليات الخاصة بحيث تتحول من التركيـز التكتيكـي على إزالة الأفراد من ساحة المعركة إلى التركيز على تحقيق نتيجـة سياسـية عسـكرية دائمـة تقتضـي تحولاً في الأولويات وما يصـاحبها مـن إعـادة موازنـة الميزانيـة. ومـن دون هـذه

التحسينات، سوف تبقى قوات العمليات الخاصة، إلى حد كبير، قوة تكتيكية تحقق نتائج محدودة بدلاً من نتائج دائمة أو حاسمة في مواجهة الإرهاب، وحركات التمرد، والتهديدات الأخرى غير النظامية.

قوات العمليات الخاصة والسياق الاستراتيجي

تتألف قوات العمليات الخاصة من مجموعة واسعة من وحدات مختارة بعناية ومدربة تدريباً عالياً من جميع أجنحة القوات المسلحة الأمريكية الأربعة، مع تاريخ مختلف لكل منها وكفاءات مختلفة. وتشكل قوات العمليات الخاصة في الجيش نصف قوات العمليات الخاصة كافة، وتشمل أكبر وأقدم عنصر من قوات العمليات الخاصة الأمريكية، ألا وهي القوات الخاصة، والمعروفة بقبعاتها الخُضر، فضلاً عن "الجوالة" أو "الرينجرز"، والملاحين، وجنود الشؤون المدنية، وقوات العمليات النفسية. وتشمل قوات العمليات الخاصة التابعة لسلاح البحرية وحدات "سيل" SEAL المعروفة (وهي اختصار لـ "البحر والجو والبر")، التي احتفلت بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها في العام 2012، وقيادة العمليات الخاصة بمشاة البحرية، التي تم تشكيلها في العام 2006. أما قيادة العمليات الخاصة الجوية فتضم كلاً من الطيارين والطواقم الأرضية.

وتتوقع سمتان رئيسيتان للبيئة المحلية والدولية احتمال أن يحقق الطلب العالي المستمر على قوات العمليات الخاصة أهداف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية: ضغوط الميزانية الأمريكية واستمرار انتشار التهديدات غير النظامية. وعلى الأرجح أن الولايات المتحدة سوف تواجه قيوداً مالية مستمرة، مما يضع أهمية قصوى على مقاربات ذات تكلفة فعالة للأمن القومي. في يناير 2012، أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما توجهاً دفاعياً استراتيجياً جديداً، وضع من بين أمور أخرى، أولوية للجهود المستمرة لمكافحة الإرهاب واعتماد "مقاربات مبتكرة ومنخفضة التكلفة ذات بصمات صغيرة لتحقيق الأهداف الأمنية."[1]

إن عناصر قوات العمليات الخاصة بوصفهم من أكثر العناصر فاعلية من حيث التكلفة للترسانة الدفاعية، يمتازون بأنهم على درجة عالية من المهارة والاكتمال؛ ويتم

اختيارهم وتدريبهم لنشرهم بأعداد صغيرة للغاية، سواء كانوا يتولون مهمات أحادية الجانب أو يعملون مع شركاء أجانب. وفي السنة المالية 2012 بلغت ميزانية العمليات الخاصة 10.5 مليارات دولار، أي 1.4٪ من إجمالي ميزانية الدفاع. وترتفع النسبة الإجمالية إلى 4٪ من الإنفاق الدفاعي إذا ما اشتملت على المبلغ الذي تساهم به المؤسسات العسكرية المختلفة في العمليات الخاصة لأمور مثل الموظفين والمعدات الأساسية، وهي نسبة ضئيلة فيما يتعلق بمساهمة قوات العمليات الخاصة في أهداف الأمن القومي. وعلى الرغم من أن ميزانية العمليات الخاصة تضاعفت أكثر من أربع مرات عما كانت عليه في العام 2001، حيث بلغت 2.3 مليار دولار، فقد استقر النمو بطلب ميزانية بقيمة 10.4 مليارات دولار للسنة المالية 2013.[2]

أما السبب الآخر لتوقع زيادة الطلب على قوات العمليات الخاصة فهو استمرار انتشار التهديدات غير النظامية للأمن القومي الأمريكي، وهي التهديدات التي تم تشكيل هذه القوات وتصميمها للتعامل معها. ويتوقع "التوجه الدفاعي الاستراتيجي" [وهي استراتيجية دفاعية جديدة أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في يناير 2012 تحت عنوان "المحافظة على القيادة الأمريكية العالمية: الأولويات الدفاعية للقرن الحادي والعشرين"، ويشار إليها بوصفها "التوجه الدفاعي الاستراتيجي"] وتقديرات استخبارية أخرى، استمرار التهديدات غير النظامية من قبل جهات أو أطراف فاعلة من غير الدول مثل الإرهابيين، والمتمردين، والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية التي أصبحت تحظى بتمكّن متزايد عن طريق التقانة وغيرها من قوى العولمة. وعلى الرغم من أن العمود الفقري لتنظيم القاعدة أصيب بالشلل، فإن فروعه قد نمت وانتشرت في مناطق أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا تتسم بعدم الاستقرار، أو أنها بلا حكومة، أو تعاني جراء الصراعات. ويلجأ خصوم الدولة أيضاً على الأرجح إلى تكتيكات غير تقليدية لمواجهة تفوق القوة التقليدية الساحق للولايات المتحدة وحلفائها.[3]

وعلى الرغم من أن المستقبل ينذر بارتفاع الطلب المستمر على قوات العمليات الخاصة، فإن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أنها مورد نادر. فهي تشكل أقل من 5٪ من إجمالي القوات العسكرية الأمريكية، بحيث لا يمكن استخدامها في أي مكان. ويمكن

لعديد من أنشطة بناء الشراكات والأنشطة العسكرية الأمريكية أن تقوم بها القوات التقليدية، بل يجب أن تقوم بها. لقد تم تصميم قوات العمليات الخاصة للقيام بمهمات لا يمكن للقوات التقليدية القيام بها، مثل تلك التي تتطلب العمل من دون لفت الأنظار إليها، أو وراء خطوط العدو، أو في أمكنة حساسة من الناحية السياسية.[4] وهي مناسبة أيضاً، بشكل مثالي، للعمل مع قوات العمليات الخاصة للدول الأخرى.

وعلى الأغلب، تنفذ مهمات قوات العمليات الخاصة الصغيرة الحجم سلسلة واسعة من العمليات في المستقبل. ونظراً لنهاية الدور القتالي للقوات الأمريكية في أفغانستان، وإضعاف أسس تنظيم القاعدة، فقد تنشأ مهمات لمكافحة الإرهاب أحادية الجانب، من القيام بمهمات خاطفة في عدد قليل من البلدان، إلى تنفيذ عمليات أقل بكثير وإن كانت تغطي رقعة جغرافية أوسع ضد أولئك الذين يشكلون تهديدات خطيرة ووشيكة لمصالح الولايات المتحدة. ولابد من توضيح السلطات والإجراءات اللازمة لهذا التطبيق الانفرادي للقوة خارج مسارح الحروب المعلنة. وفي ظل غياب حرب كبرى أخرى، فمن المرجح أن تركز العمليات الخاصة، بشكل متزايد، على إعداد أو تمكين قوات الدول الأخرى لمواجهة التهديدات داخل حدودها. وفي كثير من الحالات، قد يكون هذا الجهد متعدد الجنسيات بحيث يضم شبكة واسعة من الشركاء من قوات العمليات الخاصة حول العالم، حيث تمكنت أفراد قوات العمليات الخاصة الأمريكية من تشكيل بعض من هؤلاء الشركاء، و/ أو تدريبهم، و/ أو توجيههم. وعلى سبيل المثال، بمعزل عن الشركاء التقليديين مثل بريطانيا وأستراليا وكندا، تضم الشبكة الآن كولومبيا، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، ودولاً في أوروبا الشرقية.

قوات العمليات الخاصة: التنظيم والمهمات

تتسم قوات العمليات الخاصة بأنها ذات تنظيم معقد، كما تضم مجموعة متنوعة من القدرات، وتشكيلة واسعة من المهام الموكلة إليها رسمياً؛ كل ذلك يمكن أن يجعل من الصعوبة بمكان فهم ماهية قوات العمليات الخاصة تماماً، والكيفية التي يجب أن تُستخدم بها. وفي كثير من النواحي، تعد هذه القوات مجتمعاً جديداً نسبياً، وهو مجتمع لايزال في

طور صياغة إجابات معمقة عن أسئلة على شاكلة "مَن هم؟" و"ماذا يفعلون؟". ويوفر مخطط للهيكل التنظيمي والمهمات أساساً لمناقشة نموذج عمل جديد؛ بالإضافة إلى النواقص في التطوير المفاهيمي والعملياتي والمؤسسي الحالي؛ والحلول المحتملة.

ماهيّة قوات العمليات الخاصة

في العام 1987، تم توحيد كل وحدات العمليات الخاصة المنفصلة والتابعة للقوات المسلحة تحت مظلة قيادة العمليات الخاصة الأمريكية المشكَّلة حديثاً (USSOCOM)، التي أنشئت بمرسوم من الكونجرس جرّاء الاعتراضات العسكرية بعد إجراء تحقيق موسع في عملية إنقاذ الرهائن الأمريكيين الفاشلة في إيران. كما أنشأ الكونجرس منصباً جديداً في البنتاجون، وهو منصب مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة، بحيث يتولى الإشراف على سياسات وموارد العمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة، ويقدم المشورة لوزير الدفاع حول العمليات الخاصة.[5]

يبين الجدول (1) هيكلية قيادة قوات العمليات الخاصة وعدد الأفراد العاملين تحت مظلتها. وتتكون قيادة العمليات الخاصة الأمريكية المؤلفة من جنرالات بأربع نجوم، من أربعة عناصر عسكرية وقيادة موحدة ثانوية، قيادة العمليات الخاصة المشتركة. ويقسّم الجيش الأمريكي الإشراف الإقليمي للنشاط العسكري الأمريكي في جميع أنحاء العالم إلى ست قيادات جغرافية مقاتلة يشرف على كل منها ضابط برتبة فريق أول أو أميرال بأربع نجوم. وداخل تلك القيادات المقاتلة الجغرافية، تعمل قيادات العمليات الخاصة الميدانية (TSOCs) بمنزلة قيادات موحدة تابعة أو ثانوية للإشراف على أنشطة العمليات الخاصة.[6] وأجري مؤخراً تغيير تم بموجبه تحويل قيادات العمليات الخاصة الميدانية الست إلى قيادة موحدة تابعة لقيادة العمليات الخاصة الأمريكية. وفي هذا التشكيل الجديد، سوف تضطلع قيادة العمليات الخاصة الأمريكية بدور أكبر في إعداد ودعم قيادات العمليات الخاصة الميدانية، لكن القيادات المقاتلة الجغرافية سوف تستمر في ممارسة

السيطرة العملياتية عليها، وتخطيط عملياتها وتوجيهها. (من المهم للقيادات المقاتلة الجغرافية الاحتفاظ بالسيطرة العملياتية، ذلك أن عمليات قيادة العمليات الخاصة الميدانية ينبغي دائماً إعدادها وتنفيذها في جزء من خطة القيادة المقاتلة الجغرافية لضمان تضافر الجهود والفعالية).

وصل العدد الإجمالي للأفراد (الموظفين المعينين) في قيادة العمليات الخاصة الأمريكية والوحدات المنضوية تحت لوائها، للسنة المالية 2013 إلى 66,594، بمن فيهم الموظفون المدنيون والعسكريون. من بين هذا العدد ما يقرب من ثلاثة وثلاثين ألف عنصر هم من القوات الخاصة. وحالياً، ثمة اثنا عشر ألفاً من أولئك العناصر منتشرون في وقت واحد؛ نصفهم تقريباً في أفغانستان، في حين أن البقية موزعون في أكثر من سبعين بلداً. وتخطط قيادة العمليات الخاصة الأمريكية لبلوغ ما مجموعه 71 ألف فرد خلال السنة المالية 2015، لكن الاعتبارات المتعلقة بالميزانية قد تؤثر في أي توسع إضافي. (يسرد الملحق وحدات العمليات الخاصة وتقديرات القوى العاملة المخصصة لها)

الجدول (1)

طواقم الأفراد العاملين في قيادة قوات العمليات الخاصة الأمريكية لكل منظمة

المنظمة	عدد الأفراد	النسبة من قيادة قوات العمليات الخاصة الأمريكية
مقر قيادة العمليات الخاصة الأمريكية	2606	4.0
قيادة العمليات الخاصة للجيش الأمريكي	28500	45.0
قيادة العمليات الخاصة للقوات الجوية	18000	28.0
قيادة العمليات الحربية الخاصة التابعة للبحرية	9000	14.0
قيادة العمليات الخاصة التابعة لقوات مشاة البحرية الأمريكية	2600	4.0
مقر قيادة العمليات الخاصة المشتركة	1519	2.4
مقر قيادة العمليات الخاصة الميدانية	1425	2.2
المجموع	63650	100.0

المصدر: USSOCOM. Numbers approximate as of August 2012

ما الذي تفعله قوات العمليات الخاصة؟

على الأرجح أن الأمريكيين على علم بمهمتين بارزتين من العمليات الخاصة في العقد الماضي، وهما: إطاحة نظام طالبان من قبل قوات خاصة ملتحية تابعة للجيش، وعناصر من القوات الخاصة الجوية الذين انضموا الى صفوف المليشيات الأفغانية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. والغارة الجريئة في باكستان في مايو 2011 التي نفذتها عناصر القوات البحرية الخاصة "سيلز" وأسفرت عن مقتل أسامة بن لادن. وماعدا مثل هذه المهمات العالية المستوى، فإن معظم الأمريكيين لا يدركون النطاق الواسع والمكثف لاستخدام قوات العمليات الخاصة، أو مدى تنوع مهماتهم. وعلى الرغم من أن قوات العمليات الخاصة تشن فعلياً غارات ضد الإرهابيين والمتمردين، فإنها تنفذ أيضاً مجموعة من المهمات الاستشارية والمعلوماتية والاستخبارية والمدنية.

يتم تكليف قوات العمليات الخاصة بإجراء مجموعة متنوعة من المهمات بموجب القانون الأمريكي (القانون 10، القسم 167) والعقيدة العسكرية (Joint Publication 3-05). ويتعين أن تكون قوات العمليات الخاصة على استعداد للقيام بأحد عشر نوعاً من "العمليات الأساسية والأنشطة"، وهي: مكافحة التمرد، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والدفاع الداخلي الأجنبي، وقوة المساعدة الأمنية، والحرب غير التقليدية، والعمل المباشر، والعمليات الاستطلاعية الخاصة، والعمليات المعلوماتية، وعمليات دعم المعلومات العسكرية، وعمليات الشؤون المدنية.[7] وتضم هذه القائمة الرسمية للمهمات عناصر متباينة ومتداخلة؛ وبالتالي لا تشكل دليلاً يمكن الوصول إليه بسهولة حول ما تفعله قوات العمليات الخاصة.[8]

لقد طورت قيادة العمليات الخاصة، في السنوات الأخيرة، صيغة يتم بموجبها نشر قوات العمليات الخاصة بطريقتين بشكل أساسي: نهج مباشر يتمثل في عمليات أحادية الجانب لملاحقة البشر (مثل الغارة التي قتلت بن لادن) ونهج غير مباشر يتمثل في العمل مع الآخرين ومن خلالهم (مثل الجهود المتواصلة منذ عقد من الزمن لبناء قوات عمليات

خاصة تتمتع بالكفاءة وشـرطة مكافحة المخدرات في كولومبيا، والمساعدة في جهود البلاد لمكافحة التمرد). وفي بيان القيادة السنوي الرسمي حول الوضع والمقـدم إلى الكـونجرس في مارس 2012، قدم الأميرال وليام ماكريفن، قائد قيادة العمليات الخاصة الأمريكية هذا الوصف للنهجين المباشـر وغير المباشـر:

> يتميز النهج المباشـر بتوفير وحدة صغيرة الحجم متمكنة تقنياً وتتمتع بقـدرة عاليـة عـلى القتل وبامتلاكها معلومات استخبارية مركزة، وتعمل بالتعاون بين الوكالات على نحـو متكامل مع ساحة معركـة متشـابكة رقميـاً... ولا يشـكل الـنهج المباشـــر وحـده حـلاً للتحديات التي تواجه أمتنا اليوم، إذ إنه في نهاية المطاف لا يكسب سوى الوقت والمكـان للنهج غير المباشـر وللعناصـر الحكوميـة الأشـمل ليســري مفعولهـا. أمـا الـنهج غـير المباشـر، وهو الأقل شهرة، ولكنه حاسم من حيث الأهمية، فهو العنصـــر المـتمم الـذي يمكنه مواجهة العناصـر النظامية للتهديد.
>
> ويشمل النهج غير المباشـــر تمكـين قـوات الدولـة المضـيفة، وتـوفير المسـاعدة الملائمـة للوكالات الإنسانية، وإشـراك الفئات السكانية الرئيسية. وتعمل هـذه الجهـود الطويلـة الأجل عـلى تعزيـز قـدرات الشـــريك لتـوفير الأمـن الكـافي وسـيادة القـانون، وتلبيـة الاحتياجات المحلية، وتقديم الأفكـار التـي تـدحض مفهـوم التطـرف العنيـف وتهـزم جاذبيته... ثمة طريقة واحدة [لتحقق قوات العمليات الخاصة] هذا الهـدف مـن خـلال النهج غـير المباشـــر؛ وذلـك عـبر المشـاركة المسـتمرة للبلـدان الرئيسـية. وتعمـل هـذه المشاركة، الصغيرة النطاق، على تقديم الدعم بصورة مباشـرة للفـرَق القُطريـة والخطـط الميدانية [للقيادات الجغرافية المقاتلة] لمواجهة التهديدات التي تقف في جه الاستقرار.[9]

شكّلت هذه الصيغة للنهجـين المباشـــر وغـير المباشـــر محاولـة لتوضـيح مـا تفعلـه العمليات الخاصة الأمريكية. وعلى الرغم من أن مجتمع العمليات الخاصـة يسـتخدم الآن مصطلحي **النهج المباشـر** و**النهج غير المباشـر**، فإنه لا يستخدمهما دائماً عـلى نحـو متسـق. علاوة على ذلك، فإن القوات التقليدية وغيرها في الحكومة لا تفهمهـما دائـماً، لأنهـما ليسـا جزءاً من المعجم العسكري أو العقيدة العسكرية الأوسع والأشمل. والمشكلة الرئيسية مع مصطلحي **مباشـر** و**غير مباشـر** هـي أنهـما غامضـان. انطلاقـاً مـن هـذا الإدراك، اعتمـد الجيش في العام 2012 مفهومي **الضـربة العسكرية الجراحيـة** و**الحـرب الخاصـة** بوصـفهما مفهومين أكثر تعبيرية ووصفاً.[10]

سواء أطلق مصطلح النهج المباشر أو الضربات العسكرية الجراحية، فإن الغارات الأحادية الجانب تعدّ مفهوماً سهل الفهم نسبياً. أما معنى مصطلح **النهج غير المباشر** (أو **الحرب الخاصة**) فهو أقل وضوحاً، لأنه يشمل عدداً وافراً من الأنشطة. ولعل العنصر الموحِّد لهذه الأنشطة هو الحرب السياسية-العسكرية، أو تشكيل البيئات والمجتمعات السكانية. وبتنفيذ هذا النهج غير المباشر، يمكن أن تقوم قوات العمليات الخاصة بتدريب الجيوش وقوات الشرطة والمليشيات غير النظامية، والقبائل، وقوات الدفاع المدني، وتقدم المشورة إليها.

وتستطيع القوات العمليات الخاصة القيام بهذا العمل الاستشاري بطرق متنوعة. على سبيل المثال، قد تكون على شكل مستشارين قتاليين يحملون البنادق في الميدان جنباً إلى جنب مع قوة شريكة؛ وربما يقتصر عملها على تقديم المساعدات المباشرة، مثل النقل الجوي أو الاستخبارات الميدانية؛ أو مجرد إجراء تدريبات في مجال تقنيات العمليات الخاصة.

وعلى الرغم من أن عناصر قوات العمليات الخاصة يعملون في الغالب مع وحدات الجيش أو الشرطة، فإنهم في بعض الأحيان يعملون مباشرة مع المدنيين. ففي أفغانستان، كما في فيتنام، يعمل أفراد من قوات العمليات الخاصة مع شيوخ القبائل، والحكومات المحلية، والمتطوعين المدنيين لتشكيل قوات دفاع قروية. وجنباً إلى جنب مع شركاء العمليات الخاصة المتعددي الجنسيات، يقوم أفراد من قوات العمليات الخاصة أيضاً بتدريب وحدات الشرطة الخاصة، وينفذون العمليات إلى جانب عناصر الكوماندوز والقوات الخاصة الأفغانية.

وأخيراً، قد تنخرط قوات العمليات الخاصة في أنشطة غير قاتلة مثل تسوية المنازعات على مستوى القرية، أو جمع أو نشر المعلومات، أو مشاريع الشؤون المدنية مثل المساعدات الطبية أو البيطرية وبناء المدارس أو الآبار. إن الإقناع والتأثير يشكلان جزءاً من عديد من هذه العمليات، والتأثير البعيد المدى هو بناء العلاقات والشراكات الدائمة. وفي كثير من الحالات، يصبح هؤلاء الشركاء جزءاً من تحالف أو ائتلاف الجهود في أمكنة

أخرى من العالم. وما إذا كانت القوات الشريكة تعمل على تأمين بلادها فقط، أو تصبح جزءاً من الشراكات الأمنية الأوسع نطاقاً، فإن هذه العلاقات هي التأثير الأقوى والأكثر ديمومة الذي يمكن للعمليات الخاصة أن تهدف إلى تحقيقه.

النواقص في قوات العمليات الخاصة

لكي تتقدم قوات العمليات الخاصة من أداة تكتيكية إلى حد كبير إلى واحدة يمكنها أن تحقق بانتظام نتائج دائمة وحاسمة أو تساهم في تحقيقها بشكل جوهري، فإنها يجب أن تتبنى نموذجاً جديداً ذا سمتين أساسيتين: الأولى هي التحول لجعل التطوير والعمل مع الشركاء (النشاط السياسي-العسكري بأشكاله المتنوعة) وسيلتها المركزية لتحقيق نتائج دائمة. والثانية هي اعتماد مقاربة منهجية تجمع بانتظام ما بين قدرات عملياتها الخاصة والمتنوعة (الشؤون المدنية والمعلوماتية والاستشارية، وهكذا...) حسب الحاجة في حملات متعمدة يتم تنفيذها مع الوقت، بالتنسيق مع جهات عسكرية ومدنية أخرى. ويعوق عديد من أوجه القصور في نظرية العمليات الخاصة، والتنظيم، والتنمية المؤسسية حالياً قدرة القوات الخاصة على التخطيط والعمل بهذا الأسلوب.

لقد حاولت قيادة العمليات الخاصة الأمريكية في بياناتها الرسمية وغيرها من الوثائق صوغ نظرية للعمليات الخاصة باستخدام مصطلحَي **مباشر وغير مباشر**، حيث يعمل النهج المباشر على "شراء الوقت" للنهج غير المباشر للعمل بطريقة حاسمة.[11] وبعبارة أخرى، تشكل الغارات والضربات وسيلة لتعطيل تهديدٍ ما، في حين تضطلع قوات العمليات الخاصة (وغيرها) بالأنشطة السياسية - العسكرية للتصدي للتهديد بطريقة أكثر ديمومة. وعلى الرغم من أن هذه الصيغة تفيد بأن النهج غير المباشر هو العنصر الحاسم، فإنه لم يتم إعطاء الأولوية له عملياً. ولقد خصص نصيب الأسد من الاهتمام والجهد والموارد في العقد الماضي لصقل وتطبيق النهج المباشر. وفي واقع الأمر، فإن كلاً من واضعي السياسات العامة وعامة الناس يساوون حالياً قوات العمليات الخاصة، على وجه الحصر تقريباً، بالنهج المباشر. والمحصلة النهائية هي أن قوات العمليات الخاصة عالقة في تنفيذ ضربات لا نهاية لها مدرجة على قوائم الأهداف الإرهابية التي تتم إضافة

أسماء أفراد جدد إليها باستمرار، من دون نظرية أو إجراءات لتحديد متى – أو إذا ما – كانت الشبكة قد انحلت أو تدهور وضعها بما فيه الكفاية بحيث لم تعد تشكل تهديداً. وفي الأثناء، فإن النهج غير المباشر يتضاءل ليصبح لا قيمة له أو أداة اشتباك عشوائية أكثر منه نهجاً شاملاً يغير قواعد اللعبة بحيث يتعامل مع الصراعات أو التهديدات الناشئة بصورة فعالة.

وهذه ليست صيغة للتوظيف الأمثل لقوات العمليات الخاصة. وتتمثل القضية الأساسية في الوضوح المفاهيمي حول كيفية استخدام هذه القوات لتحقيق أفضل النتائج (أي توظيف أصول ضئيلة لتحقيق أهداف لا يمكن لأي قوة عسكرية أخرى أن تحققها). ومن دون مزيد من الوضوح، ثمة خطر جدي أن يتم توظيف قوات العمليات الخاصة في لعبة عالمية دائمة من الضربات المتكررة وبطرق تكتيكية وعرضية أخرى، بدلاً من أن تكون جزءاً من حملات متعمدة يمكن أن تحقق نتائج دائمة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تنظيم مجتمع العمليات الخاصة لتنفيذ مثل هذه الأنشطة المنسقة وأنشطة عمليات خاصة ذات علاقة، كما لم يتم توجيه مؤسساتها لجعل هذه أولويتها المركزية.

النواقص المفاهيمية

يتمثل النقص المفاهيمي الرئيسي في عدم وجود مفردات وعقيدة واضحة ومتماسكة توضح ما تقوم به قوات العمليات الخاصة وكيفية استخدامها أو توظيفها. ولم تتم بلورة السبل التي يمكن بوساطتها تحقيق تأثيراتها في قالب يمكن تكييفه وتطبيقه على حالات مختلفة، ويمكن تفسيره بطريقة سهلة الفهم وتحظى بدعم صانعي القرار والشركاء الآخرين في الحكومة. وينبغي أيضاً أن تكون قوات العمليات الخاصة منبعاً للأفكار المبتكرة لمعالجة التهديدات الناشئة وغير التقليدية. ولم يتم وضع تطوير رأس المال الفكري لقوات العمليات الخاصة موضع أولوية، إذ انصب التركيز حتى الآن على إيجاد الأهداف الفردية وتحديدها. وبالتالي، ليس مفاجئاً أنه من دون هذا الأساس تم توظيف واستخدام قوات العمليات الخاصة بشكل مميز بطرق تكتيكية وعرضية. فعلى مدى سنة معينة، يتم نشر هذه القوات في نحو مئة دولة، وعلى الأغلب لفترات قصيرة، لكن فقط في عدد قليل

من تلك الحالات يكون لأنشطتها أثر حاسم أو دائم. ومن شأن نموذج جديد لتوظيف واستخدام قوات العمليات الخاصة أن يتبع النهج المستخدم في كولومبيا والفلبين، حيث تخطط قوات العمليات الخاصة لحملات متواصلة تستخدم عديداً من المستشارين، والمعنيين بالشؤون المدنية، والأنشطة الاستخباراتية لتقييم ومعالجة نقاط ضعف تلك الحكومات في توفير الأمن ومعالجة مصادر الصراع الكامنة. ولقد طور أفراد القوات الخاصة هذه الخطط بالتنسيق مع الحكومتين الكولومبية والفلبينية وأدمجوها في الخطط الميدانية للقيادة الجغرافية المقاتلة، فضلاً عن الخطط القطرية لسفارتي الولايات المتحدة. وأخيراً، قام أفراد القوات الخاصة بتنسيق أنشطتهم مع القوات المشتركة الأخرى ذات الصلة والجهود المدنية.

النواقص العملياتية

إن النقص العملياتي الأكثر وضوحاً وأهمية هو حقيقة أنه من المفترض، وفقاً للعقيدة، أن تكون قيادات العمليات الخاصة الميدانية هي العقدة الرئيسية لتخطيط وتنفيذ العمليات الخاصة في مسرح عمليات بعينه، لكنها تعد مع ذلك القيادات التي تعاني النقص الأكثر شدة في الموارد. فبدلاً من كونها مكملات عالمية المستوى للقدرات المباشرة وغير المباشرة، تعاني قيادات العمليات الخاصة الميدانية نقصاً سافراً كماً ونوعاً في الكوادر والموارد المعلوماتية والتحليلية والتخطيطية. ومن المفترض أيضاً أن تكون هذه القيادات هي الجهات الاستشارية الرئيسية حول العمليات الخاصة للقيادات الجغرافية المقاتلة المعنية، لكنها نادراً ما تلقى احترام ودعم القيادة العليا. وغالباً ما تقوم الأخيرة بإعادة توجيه الموارد والموظفين الذين يفترض أن يلتحقوا بقيادات العمليات الخاصة الميدانية، التي تستقبل بانتظام عدداً من الموظفين يقل بنسبة 20٪ تقريباً عن العدد المخصص لها رسمياً.[12] علاوة على ذلك، فإن الترقيات الوظيفية لطواقم قيادات العمليات الخاصة الميدانية نادرة، الأمر الذي يجعل تلك التعيينات غير جذابة وينجم عنها عموماً قوة عاملة ذات جودة أقل. وأخيراً، فإن نسبة عالية من الأفراد الذين انتدبوا لعمل قصير الأجل أو أنهم تحولوا إلى الاحتياط، يفتقرون إلى تدريب كاف. وبسبب هذا النقص في الموارد، فقد أصبحت قيادات العمليات الخاصة الميدانية غير قادرة على أداء دورها في تخطيط العمليات الخاصة وتنفيذها.

يتمثل النقص العملياتي الثاني في عدم وجود وحدة قيادة. فقد كان يتم توظيف واستخدام قوات العمليات الخاصة بشكل روتيني على مدى العقد الماضي في إطار منظمات منفصلة تعمل تحت سلسلة قيادات منفصلة، حتى داخل البلد ذاته. وتعد وحدة القيادة، التي تقتضي أن تعمل جميع القوى تحت هيكلية قيادة واحدة لتوظفها على النحو الأفضل في السعي لتحقيق هدف مشترك، مبدأً أساسياً للعمليات العسكرية. ولمرة واحدة فقط كانت جميع وحدات القوات الخاصة قد توحدت في دولة واحدة تحت مظلة قيادة واحدة، وذلك في أفغانستان في بداية يوليو 2012. وينبغي لهذا أن يصبح إجراءً قياسياً في مسارح عمليات جديدة مثل اليمن وأفريقيا، بوصفه الآلية المثالية للتعاون داخلياً ومع شركاء آخرين. وباستثناء جهود العمليات الخاصة الواسعة النطاق كما هي الحال في أفغانستان، فإن الكيانات المنطقية لممارسة القيادة على جميع وحدات العمليات الخاصة هي قيادة العمليات الخاصة الميدانية. وينبغي لهذا أن يكون معياراً لأية وحدات تعمل بطريقة مستمرة. وحتى العمليات المنفصلة والمحددة زمنياً التي تنفذها وحدات المهمات الخاصة، ينبغي تنسيقها وتقييم تأثيراتها المحتملة في الجهد الأكبر. هذا، ويعمل وجود مؤسستين منفصلتين للعمليات الخاصة مع مقار رئيسية في الميدان على خلق احتكاكات داخلية، ويجعل التنسيق مع القيادات التقليدية، والسفارات الأمريكية، وحكومات الدول المضيفة أكثر تعقيداً ومحفوفاً بسوء فهم محتمل.

أما النقص العملياتي الثالث فهو الافتقار إلى وجود آلية لضمان أن أنشطة العمليات الخاصة المتواصلة في بلد معين تحصل على التمويل باستمرار. فليس ثمة فرق كبير إذا تم وضع خطة متماسكة للعمليات الخاصة إذا كانت الأنشطة المكونة لها لتحقيق تأثير دائم تفتقر إلى تمويل مستمر. ويتم تمويل معظم العمليات الخاصة، حتى تلك العمليات التي تمت في بلد واحد، بطريقة مجزأة لدعم نشاط معين مع قوة شريكة معينة لمهمة بعينها أو لفترة زمنية معينة.[13] بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتنافس الاقتراحات لتدريب معين أو نشاط استشاري في إطار قرعة للتمويل كل عام، مما يخلق درجة من عدم اليقين يمكنها أن تعطل العمليات والشراكات. وتتطلب بعض هذه السلطات موافقة من وزارة الخارجية، التي قد يستغرق تأمينها فترة تصل إلى عامين. إن تطوير الشركات والعمل معهم لهو

مسعى طويل الأجل يقتضي التزاماً مستمراً إذا أريد له أن يؤتي الثمار المرجوة، مثل تلك التي تحققت في كولومبيا والفلبين.

بالإضافة إلى هذه النواقص العملياتية الداخلية، فقد فشلت قوات العمليات الخاصة والقوات العسكرية التقليدية في أن تتضافر معاً بشكل روتيني في طرق من شأنها تعزيز قدرة الولايات المتحدة على القيام بعمليات نوعية صغيرة الحجم. وتفتقر قوات العمليات الخاصة إلى العوامل المساعدة (مثل النقل الجوي، الطيران القتالي، والخدمات اللوجستية، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع، ووظائف خاصة مثل مستشارين عدليين وقادة شرطة عسكرية)، وإلى قوات مشاة إضافية، وعلاقات القيادة. وتعتمد قوات العمليات الخاصة، بحسب تصميمها وعقيدتها، على الجيش التقليدي. والقوات التقليدية لا توفر بسهولة وحدات صغيرة مرنة قابلة للتوسع لأن أنظمتها موجهة نحو توفير وحدات أكبر. ويأتي هذا نتيجةً للاستعداد لخوض حروب تقليدية كبيرة، وهو ما يشكل عائقاً أساسياً أمام خفة الحركة المطلوبة في هذا العصر الذي يتسم بالتهديدات الدينامية والهجينة. وتمتد المشكلة إلى ما هو أبعد من النقص المساعد. وإذا ما أمكن تطوير نظام أكثر مرونة، فإنه يمكن للقوتين أن تتحدا بطرق جديدة مبتكرة. على سبيل المثال، في تجربة جارية في أفغانستان، تم إلحاق كتيبتي مشاة تقليديتين بقوات العمليات الخاصة وتقسيمها إلى مفارز للمساعدة على تنفيذ عمليات استقرار قرية. ويمكن لمثل لهذا المزيج المركب من العمليات الخاصة والقوات التقليدية أن يوسع نطاق قدرة الجيش الأمريكي على تنفيذ مهمات محددة وخاطفة في أمكنة مختلفة. غير أن القوتين تفتقران إلى التدريب اللازم والقيادة والعلاقات المعتادة بينهما، ناهيك عن عزوف متواصل عن إجراء التغييرات الضرورية لإضفاء الطابع المؤسسي على مثل هذه الابتكارات وتحسينها.

النواقص المؤسسية

المجموعة الأخيرة من أوجه القصور التي تعوق مزيداً من التطور لقوات العمليات الخاصة هي مؤسسية. فقيادة العمليات الخاصة الأمريكية الأم لم تفِ بشكل كاف بمسؤوليتَيها المؤسسيتين الأساسيتين، وهما: إعداد أفراد قوات العمليات الخاصة في المستويات العليا،

وتقديم الاستراتيجية والعقيدة للعمليات الخاصة. ففي المقام الأول، لم تقدم إدارة مهنية ملائمة ولا تعليماً ملائماً لإعداد قادتها لتوجيه مستقبل قوات العمليات الخاصة والتنافس على المناصب العليا المشتركة ذات الصلة. ثمة عقبة رئيسية تتمثل في أن فروع الخدمات العسكرية تتحكم بالتعيينات الوظيفية والترقيات؛ أما قيادة العمليات الخاصة الأمريكية فتراقب فقط المسؤوليات بموجب القانون الأمريكي (Title 10, Section 167). وفي المقام الثاني، فشلت في تطوير ونشر عقيدة واضحة وإبداعية للاستخدام الاستراتيجي لقوات العمليات الخاصة. وهناك سبب غير معروف جيداً وراء هذا يتجلى في تدني خبرة قوات العمليات الخاصة في مقر قيادة العمليات الخاصة الأمريكية؛ إذ يشكل أفراد العمليات الخاصة ما نسبته 11٪ فقط من إجمالي القوى العاملة.

بيد أنه على نحو أوسع، فإن هذه المهام المؤسسية المتعلقة بالأفراد وتطوير العقيدة لم تحظ بالتقدير الكافي في ما يمكن أن يسمى "ثقافة الفرد العامل" لمجتمع العمليات الخاصة. ولعل أحد مظاهر هذا هو محاولة قيادة العمليات الخاصة الأمريكية المتكررة زيادة دورها العملياتي بدلاً من مواكبة هذه الاحتياجات المؤسسية المهمة والحيوية للقيادة وتطوير العقيدة، الأمر الذي من شأنه في نهاية المطاف أن يقوم بما هو أكثر لخلق قدرات عمليات خاصة عالمية الطراز. ووفقاً للقانون الأمريكي (Title 10, Section 167)، قد تضطلع قيادة العمليات الخاصة الأمريكية بدور عملياتي إذا طلب وزير الدفاع أو الرئيس ذلك. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، عيّن وزير الدفاع قيادة العمليات الخاصة الأمريكية بوصفها القائد الرئيسي للحرب على الإرهاب، بيد أن القيادات المقاتلة الجغرافية قاومت ما اعتبرته عملية توغل في اختصاصها الجغرافي. وقد تضاعف عدد موظفي مقر قيادة العمليات الخاصة الأمريكية تقريباً، وتم تشييد مركز عمليات بتكلفة باهظة تحسباً لدور لم يكن مفترضاً قط. وتواصل قيادة العمليات الخاصة الأمريكية الدفاع عن دور في التصدي للتهديدات العالمية التي تعبر هذه الحدود الجغرافية، وتؤكد أن القيادات المقاتلة الجغرافية لا تفهم أو توظف قوات العمليات الخاصة على نحو فعال. ومن الأهمية بمكان تحديد قسم عملي للعمل وتطوير آليات لضمان أن الجنرالات يتعاونون معاً بدلاً من إحباط بعضهم بعضاً. ثمة وظيفة أساسية لقيادة العمليات الخاصة الأمريكية

وهي ضمان أن موظفي القيادة المقاتلة الجغرافية، التي يتم التناوب في العمل فيها كل بضع سنوات، يفهمون قوات العمليات الخاصة وكيفية توظيفها.

في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، يجد مكتب مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة صعوبة في توفير الإشراف المدني الكامل لسياسة قيادة العمليات الخاصة الأمريكية ومواردها، وفقاً لتوجيهات القانون.[14] وفيما يتعلق بأهمية العمليات الخاصة في استراتيجية الدفاع الأمريكية الحالية، فإن المكتب يعاني نقصاً في الكادر ويفتقر إلى الخبرة في السياسات ذات الصلة بوزارة الدفاع. علاوة على ذلك، غالباً ما ينظر إلى مساعد وزير الدفاع على أنه منافح عن قيادة العمليات الخاصة الأمريكية وذراع لها بدلاً من أن يكون مصدراً مستقلاً للمشورة والخبرة، الأمر الذي يضعف فاعليته بصفته مستشاراً مدنياً أساسياً للوزير بشأن العمليات الخاصة.

ثمة نقصان أساسيان، يتمثل أحدهما في ممارسة الرقابة القانونية على الموارد: فقد طغى قرار قيادة العمليات الخاصة الأمريكية بإيجاد منصب نائب القائد بثلاث نجوم في واشنطن، الذي تتلخص وظيفته في توفير الموارد، على دور المكتب في تحديد مستويات الموارد والأولويات، وهو أمر أساسي لتنفيذ السياسة ودفع عجلة التغيير في أي منظمة. أما النقص الرئيسي الثاني فيتمثل في توفير الرقابة الملائمة للسياسات، وتقديم المشورة، والتنسيق عبر مجموعة كاملة من المهمات الموكلة إلى العمليات الخاصة. وفي العقد الماضي، ركز المكتب بشكل كبير على مكافحة الإرهاب والمسائل العملياتية والتكتيكية بدلاً من التركيز على السياسات والاستراتيجية لكامل نطاق العمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة. بالإضافة إلى ذلك، تطورت وظيفة المكتب لتشمل مجالات أخرى غير العمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة، والتي استنزفت اهتمام الموظفين الشحيح. وأوكلت مهمات مكافحة المخدرات ومجموعة متنوعة من المسؤوليات الأخرى إلى هذا المكتب، الذي أعيد تنظيمه في كل إدارة رئاسية. وتمثل مجموع التأثير في تقويض الرقابة الفعالة على كل من الموارد والسياسات.

إلى ذلك، يسند القانون وظيفة إشـــرافية لمكتـب مسـاعد وزيـر الـدفاع للعمليـات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة، كما يمنحه دوراً في وضع سياسة للعمليـات الخاصـة. وبالتالي، فإن المداولات المتعلقة بالسياسـات، بشـأن مـا إذا كـان يجـب اسـتخدام قـوات العمليات الخاصة ومتى يجب ذلك، ينبغي أن تكون موضع اهتمام وتركيز أساسـي لمساعد الوزير، جنباً إلى جنب مع عمليات التخطيط اللاحقة، والتنسيق، وتنفيذ أي مـن قـرارات السياسات مع جميع وكالات الحكومة الأمريكية ذات الصلة. وبالنظر للاستخدام الواسـع النطاق والمتنوع للعمليات الخاصة، وعدم فهمها كفاية، فمن المحتم أن يكون لـدى وزيـر الدفاع مصدر خبرة مجهز بطاقم موظفين يعتمد عليه. بالإضافة إلى ذلك، لابد من معالجـة المخاوف المتكررة التي عبر عنها المشـرعون، ووسائل الإعلام، وغيرهم فيما يخـص قـوات العمليات الخاصة العاملة خارج حدود السيطرة المدنية والرقابة بالدرجة الأولى مع وجود إشـراف قوي وفعال على السياسات مـن قبـل مكتـب مسـاعد وزيـر الـدفاع للعمليـات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة.

وإذا ما تم تبني نموذج جديد لاستخدام قـوات العمليـات الخاصـة في جـزء مـن حملات مستمرة، أسوة بكولومبيا، فإن هذا سينطوي على زيادة الطلـب عـلى مـدخلات السياسات والإشـراف. على سبيل المثـال، قـد تكـون هنـاك حاجـة الآن إلى العمليـات الخاصة في جزء كبير من شمال أفريقيا في الوقت الذي تكافح فيـه الحكومـات الضـعيفة لتثبيت نفسها وتتكاثر الجماعات المسلحة وتنتشـر. في جميع هـذه الحـالات، ينبغـي عـلى مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة أن يقوم بدور رئيسـي في صوغ سياسة فعالة، بالتعاون مع وزارة الخارجيـة ومسـاعدي الـوزير الإقليميـين في البنتاجون. ونظراً للنقص الجزئي في أعـداد المـوظفين في مكتـب مسـاعد وزيـر الـدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة، وعدم ملاءمتهم، تحركت قيادة العمليات الخاصة الأمريكية لملء الفراغ عن طريـق خلـق هياكـل جديـدة للتنسـيق في واشـنطن. وينبغي أن يتبع تخطيط السياسات تخطيط العمليات وتنسيقها، ويتعين على هذه الأخيرة ألا تحل محل السابقة.

التوصيات

سوف تعمل التغييرات المفاهيمية والعملياتية والمؤسسية التالية، التي سيتم إنجازها من خلال إعادة موازنة الموارد، على تمكين قوات العمليات الخاصة من إعادة التنظيم وتوفير حلول أمنية أكثر فاعلية بتكلفة أقل. وسوف ترفع هذه التغييرات مستوى قدرة قوات العمليات الخاصة على التطور والعمل مع مجموعة متنوعة من القوات الشريكة، وتمكنهم من توحيد قدراتهم المتنوعة بانتظام لتحقيق أقصى قدر من التأثير، وتحقق بهذه الطريقة تقدماً يتجاوز كثيراً الطور التكتيكي الحالي.

تطوير رأس المال الفكري والقادة

إن أهم خطوتين يمكن لمجتمع العمليات الخاصة أن يتخذهما لضمان نضج العمليات الخاصة هما تطوير رأس المال الفكري، وإنتاج قادة يتمتعون بتفكير استراتيجي. وهاتان المسألتان مترابطتان، لأن كبار القادة مسؤولون عن تحديد اتجاه المجتمع وضمان أن يصبح مؤسسة تعليمية متكيفة. ويحتاج القادة إلى فهم عميق للمجموعة الكاملة من قدرات العمليات الخاصة وفهم أوسع لصناعة سياسة الأمن القومي بهدف توجيه مجتمعهم. وتلك الخلفية نفسها ستؤهل كبار قادة العمليات الخاصة لشغل المناصب العليا في الهيئات المشتركة ذات الصلة. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي على قيادة العمليات الخاصة الأمريكية:

- وضع عقيدة للعمليات الخاصة تصف كيف تحقق قوات العمليات الخاصة أثراً حاسماً أو دائماً من خلال التطبيق الجراحي للقوة المترافق مع حملات طويلة الأجل لتمكين مجموعة متنوعة من الشركاء والعمل معها، بالاشتراك مع وكالات حكومية أخرى. وينبغي أن تشمل هذه العقيدة نظرية للعمليات الخاصة تصف كيف يمكنها تحقيق أثر استراتيجي أو حاسم، ولاسيما من خلال التأثير على المستوى السياسي للحرب. وفي بعض الحالات، قد تكون غارة أو سلسلة غارات حاسمة في توجيه ضربة قاضية لشبكة إرهابية، على سبيل المثال، ولكن في كثير من الأحيان سوف يتطلب الأمر جهداً موسعاً على جبهات متعددة للتصدي لقدرة التهديد على التجديد. وينبغي أن تشمل

بنية التفكير أيضاً الطرق السليمة لتقييم ديناميات الصـراع المعقدة وتنفيذ حملات التأثير والإقناع التي تشكل عاملاً في المصـالح المختلفـة للأطـراف الأخـرى، وتحـدد احـتمال تحقيق نتيجة إيجابية والوسائل التي يمكن بوسـاطتها تحقيـق ذلـك. وأخـيراً، ينبغـي أن تصف العقيدة كيف يمكن تنفيذ مثل هذه الجهود كمساعٍ موحدة.[15]

- ضمان تعيين أفـراد في العمليـات الخاصـة ممـن تمكـن تـرقيتهم ليشـغلوا مناصـب في الوكالات المشتركة وبين الوكالات ذات الصلة تتجاوز المناصب في وكالات مكافحة الإرهاب المشغولة حالياً (بما في ذلك موظفو مجلس الأمن القومي، ومكتب النزاعات وعمليات تحقيق الاستقرار التـابع لـوزارة الخارجيـة، والمكاتـب الإقليميـة لـوزارتي الخارجية والدفاع) لزيادة فهمهم للعمليات المشتركة بين الوكالات وتعزيـز التعـاون مع الجهات الحكومية التي تضع السياسات وتنفذها.

- طلب مشاركة قائد قيادة العمليات الخاصة الأمريكيـة بشـكل روتينـي في التعيينـات والترشيحات للمناصب العليا في القيادات المقاتلة الجغرافية.

- الطلب من الكونجرس مراجعة القـانون الأمريكـي لمـنح قيـادة العمليـات الخاصـة الأمريكية سلطة لإدارة تعيينات أفراد العمليات الخاصـة في فـروع القـوات المسـلحة بصورة مشتركة.

تحسين المقدرة للجهود الطويلة الأمد مع الشـركاء عن طريق تحويل الموارد والموظفين من قيادة العمليات الخاصة الأمريكية

لأداء الدور المسند إلى قيادات العمليـات الخاصـة الميدانيـة، باعتبارهـا المحـور المركـزي لإجراء عمليات خاصة، وكونها تبعاً لذلك الكيان الأساسـي الذي سيقوم بتنفيـذ العمليـات الموحدة والمشتركة الجديدة، ينبغي تزويد هذه القيادات بالعدد الكافي من المـوظفين النـوعيين، والموارد، والسلطة لتخطيط وتنفيذ العمليات الخاصة المتداخلة بالكامل ضمن الخطط الميدانية للقيادات المقاتلة الجغرافية، وخطـط وزارة الخارجيـة، والسياسـة القوميـة. وسـوف تسـاعد التوصيات التالية في تحقيق هذا الهدف التنظيمي والعملياتي الحاسم:

- يتعين على قيادة العمليات الخاصة الأمريكية تزويد قيادات العمليات الخاصة الميدانية بشكل كامل من ميزانيتها الخاصة، إذا لم يتم توفير التمويل اللازم من قبل فروع القوات المسلحة؛ ونقل التعيينات من قيادة العمليات الخاصة الأمريكية، وزيادة مخططي العمليات الخاصة نوعاً وكماً، والموظفين، وغيرهم من الخبراء اللازمين لتقديم مساهمات مفصلة وعلى أسس متينة لخطط الحملات الميدانية؛ ومراجعة مبادئ الترويج لتحفيز مؤسسة قيادة العمليات الخاصة الميدانية؛ وإعطاء الأولوية للتعاون مع موظفي القيادة المقاتلة الجغرافية. حالياً، تعتزم قيادة العمليات الخاصة الأمريكية زيادة موظفي قيادات العمليات الخاصة الميدانية الستة بثمانمئة موظف وميزانياتها بما مجموعه مليار دولار، لكن من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى أكثر من ذلك. إن مجموع موظفي قيادات العمليات الخاصة الميدانية الست حالياً أقل من قيادة واحدة لمكافحة الإرهاب.

- يجب على قيادات العمليات الخاصة الميدانية ممارسة القيادة والسيطرة على جميع قوات العمليات الخاصة ووضع حد لانفصال واستقلالية قيادات العمليات الخاصة في ميدان أو بلد واحد. وسوف يضمن هذا أن جميع قدرات العمليات الخاصة موظفة بطريقة فعالة ومنسقة. (هذه السلسلة العسكرية الموحدة للقيادة سوف تستمر في الخضوع تحت سلطة رئيس المهمة ماعدا ميادين الحروب).

- ينبغي على وزارة الدفاع الأمريكية أن تعمل مع الكونجرس ووزارة الخارجية لتأمين التمويل السريع والمتوقع والكافي للعمليات الخاصة المستمرة والحملات الميدانية التي تتضمن أيضاً متطلبات رفع التقارير الحالية إلى الكونجرس وتسريع مراجعة وزارة الخارجية للمساعدة الأمنية. ومن شأن هذا النهج أن يضع نهاية للممارسة التي تتنافس فيها برامج مختلفة على التمويل في نظام قرعة يترك بعض مكونات خطة العمليات الخاصة غير ممولة من سنة إلى أخرى.

استنباط تركيبات أكثر مرونة للعمليات الخاصة والقوات التقليدية

لتوفير خيارات دفاعية فعالة من حيث التكلفة ومبتكرة، وتقليل خطر تبعثر قوات العمليات الخاصة، لابد من استنباط وابتكار طرق جديدة للتوحد مع القوات التقليدية لتنفيذ مهمات صغيرة الحجم. ويخطط الجيش لتوفير قوات مدربة إقليمياً للقيادات المقاتلة الجغرافية وفق جدول زمني لعدة سنوات، لكن هذه التشكيلات تحتاج إلى أن تكون قابلة للتوسع ومصممة خصيصاً لتلبية الحاجة.

ولضمان تركيبات أكثر مرونة لقوات العمليات الخاصة والقوات التقليدية، ينبغي تنفيذ التوصيات التالية:

- يتعين على كبار صانعي السياسات في زارة الدفاع التفويض بسرعة تشكيل مجموعات قابلة للتوسع من القوات التقليدية لتشمل "الداعمين" (مثل النقل الجوي، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع)، و"المثخنين" (قوات مشاة إضافية)، والتخصصات. ويجب أن تشكل هذه العناصر علاقات اعتيادية مع وحدات عمليات خاصة بحيث تتدرب وتُنشر معاً بشكل روتيني.

- يجب على قيادة العمليات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي فتح مركز ومدرسة جون كينيدي للعمليات الحربية الخاصة للتدريب بوصفهم مستشاري قوات تقليدية، كما فعلت في الماضي.

إعادة توجيه المؤسسات والميزانية

ينبغي لقيادة العمليات الخاصة الأمريكية، بدعم وتوجيه من وزير الدفاع، أن تعيد توجيه بنيتها وميزانيتها لتلبية الأولويات المبينة هنا. ويتعين عليها زيادة نسبة ونوعية الأفراد في العمليات الخاصة في قيادة العمليات الخاصة الأمريكية، وإرساء معايير لشغل وظائف أساسية لضمان توافر الخبرة الكافية، وإعطاء الأولوية لتطوير رأس المال الفكري

وقيادات عمليات خاصة ميدانية عالمية المستوى. وعلى الرغم من أن الطبيعة السرية لهذه الدراسة لم تسمح بتحليل الميزانية بصورة وثيقة، فإن مصادر مختلفة أشارت إلى أنه في مكان ما، بين ربع ونصف ميزانية قيادة العمليات الخاصة الأمريكية المخصصة حالياً لقدرات الضربات الجراحية الأحادية الجانب، لابد من إعادة توجيهها. وينبغي أن تشمل الأولويات القصوى للتمويل والأفراد ما يلي:

- قيام مديرية التطوير وإدارة شؤون الأفراد الجديدة في قيادة العمليات الخاصة الأمريكية بتولي أهم مسؤوليات القيادة: تطوير الاستراتيجية، والعقيدة، والمبادئ؛ وتعليم القادة وتطويرهم؛ وإدارة شؤون الأفراد. ولابد من تخصيص العدد الكافي من الأفراد الملائمين والمؤهلين تأهيلاً عالياً وغير ذلك من الموارد لهذه المساعي الأساسية إذا ما أريد لها أن تؤتي النتائج المرجوة.

- يجب على قيادة العمليات الخاصة الأمريكية، وبشكل دائم، إعادة تعيين جزء كبير من أفرادها البالغ عددهم 2606 عناصر الموجودين في مقر "تامبا" لملء الفراغات في قيادات العمليات الخاصة الميدانية وإعادة توجيه التمويل والموارد لجعل قيادات العمليات الخاصة الميدانية ذات قدرة عالمية المستوى ومجهزة للتخطيط بالكامل للعمليات الخاصة المتكاملة وتنفيذها. في "تامبا" ينبغي على القيادة أن تعيد تشكيل كادرها المتبقي لتحديد أولويات الدعم الذي تقدمه إلى قيادات العمليات الخاصة الميدانية من حيث المعلومات الاستخبارية، والتخطيط، والتأييد على مستويات السياسات، والقيادة المقاتلة الجغرافية، والفريق القُطري لضمان احتضان قيادات العمليات الخاصة الميدانية بوصفها آلية رئيسية لتنفيذ العمليات الخاصة.

- في حين يتم الإيفاء بهذه الاحتياجات المؤسسية، ثمة ضرورة لإجراء مزيد من الدراسة لتحديد الدور العملياتي المناسب لقيادة العمليات الخاصة الأمريكية وعلاقتها بالقيادات المقاتلة الجغرافية في عالم اليوم المعولم والمتشابك. في غضون ذلك، ينبغي لهيئة الأركان المشتركة ضمان أن يكون لقيادة العمليات الخاصة الأمريكية رأي في تحديد التوظيف الأمثل لأصول العمليات الخاصة الشحيحة.

ولتعزيز قدرة مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة على تنفيذ مهامه التشريعية، يجب إجراء التغييرات التالية:

- يتعين على الكونجرس تعديل القانون الأمريكي (Title 10, Section 138) لتعزيز سلطة الموافقة على الميزانية وغيرها من مهام الرقابة لمكتب مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة، وتوضيح أن على هذا المكتب أن يقدم المشورة المستقلة إلى وزير الدفاع بشأن خيارات السياسات لاستخدام وتوظيف قوات العمليات الخاصة. وثمة حاجة إلى مزيد من الموظفين وغير ذلك من الإجراءات، كي يستطيع هذا المكتب مواكبة السياسات ومسؤوليات الرقابة التي تقتضيها قوة العمليات الخاصة المستخدمة بكثافة والكبيرة تاريخياً.

- ينبغي لمساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة أن يطرح عنه الوظائف الأخرى غير المرتبطة بواجباته القانونية ويركز على مسائل الموارد والسياسات، مع المحافظة في الوقت نفسه على وضوح كاف في الرؤية للعمليات العسكرية لتقديم المشورة المستقلة إلى وزير الدفاع. ويجب على نائب الوزير المعني بالسياسات أن يوجه بإعادة تنظيم مكتب مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة بحيث يركز النواب الأربعة على المهمات القانونية لسياسات العمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة والرقابة على الموارد. أما الوظائف الأخرى فيتعين تخفيضها إلى مديريات أو نقلها إذا لم تكن تتعلق بالعمليات الخاصة أو النزاعات المنخفضة الحدة.

الخاتمة

نظراً لمركزية قوات العمليات الخاصة في مواجهة تحديات الأمن القومي الحالية، من الضروري توظيفها لتحقيق أفضل النتائج. وسوف يتمخض عن اعتماد التغييرات الموصى بها في هذا التقرير تشكيل قوات عمليات خاصة أفضل استعداداً للتوحد بفاعلية داخل مجتمعهم والمجتمع العسكري الأوسع، بالإضافة إلى وضع تصور للكيفية التي

يمكن أن تسهم بها قدراتها في مساعي الأمن القومي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

وتضع استراتيجية الدفاع الحالية تصوراً لقوة أمريكية منتشرة صغيرة الحجم وتؤكد على تمكين الشركاء بطرق جديدة. ويستتبع هذه الاستراتيجية دور كبير لقوات عمليات خاصة، وسوف توفر التغييرات الموصى بها في هذا التقرير قوة قادرة على الوفاء بهذا الدور على مستوى أعلى وبعائد أكبر على الاستثمار؛ وذلك لأن قوات العمليات الخاصة ستعمل على إيجاد شركاء قادرين والعمل معهم بطرق مناسبة، باعتبار ذلك مهمتها الأساسية. وسوف يصبح هؤلاء الشركاء أكثر كفاءة وأسرع في التصدي للتهديدات داخل حدودهم، وفي الوقت المناسب، سيصبحون حلفاء محتملين في الجهود الإقليمية أو العالمية. وسوف يقلل كل هذا من الطلب على العاملين في العمليات الخاصة الأمريكية بمرور الوقت. وسوف يقلل هذا التطبيق لقوات العمليات الخاصة من الحاجة إلى العمل الأحادي المباشر، الذي غالباً ما يثير الجدل ولا يتعين تطبيقه إلا لماماً. ويجمع هذا النموذج كذلك قدرات العمليات الخاصة في منظمات أو هيئات موحدة، برئاسة قادة مدربين ومتعلمين على تطبيق المجموعة الكاملة من قدرات العمليات الخاصة. وسيكون أولئك القادة أكثر مهارة في العمل داخل الهياكل المدنية والعسكرية، لأنهم اكتسبوا معرفة وفهماً أوسع وأكبر لاستراتيجية الأمن القومي وصنع السياسات. وسوف يصبحون مجهزين للغاية لأن قيادة العمليات الخاصة الأمريكية تؤدي الأدوار الأساسية الحيوية لتطوير القيادات والعقيدة وتتقاسم ذلك الفهم مع الشركاء الحكوميين. وللسرية مكانها في العمليات، بيد أن التعليم الأكثر سيفيد أولئك المسؤولين عن العمل مع قوات العمليات الخاصة.

إن مكاسب الأمن القومي الأوسع نطاقاً التي يمكن تحقيقها من هذا التطور الإضافي لقوات العمليات الخاصة مكاسب متعددة. وتشمل الفوائد مقدرة أكبر على تحقيق حلول دائمة بدلاً من الحلول المؤقتة أو حملات لا نهاية لها من التعطيل والإطاحة بالقيادات؛ وتعزيز الأمن الذي يتحقق بتكلفة أقل وبوجود أمريكي أقل من خلال الدول الشريكة المتمكنة بصورة متزايدة؛ وتحالف عالمي أقوى من الشركاء يتجنب الاعتقاد السائد أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة أحادية الجانب تضع قواعدها

وقوانينها الخاصة بها، وعند قيامها بذلك، فإنها تخلق سوابق غير مقصودة تدفع في الاتجاه المعاكس للسياسات والقيم المعلنة.

ويقتضي سَنّ هذه التغييرات لتعزيز المجموعة الكاملة من قدرات العمليات الخاصة اتخاذ إجراءات من قبل صانعي القرار والكونجرس. ويجب على صانعي السياسات تأطير الاتجاه الجديد وإصدار الأمر بإعادة موازنة ميزانية قيادة العمليات الخاصة الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف. وللكونجرس دور رئيسي يقوم به على عدة جبهات لضمان أن ميزانية العمليات الخاصة قد أعيدت موازنتها، وأن الخطط المصممة جيداً تتلقى تمويلاً متناسباً. ويتعين عليه أيضاً أن يمارس رقابة صارمة على العمليات الخاصة، وتحديداً، رصد العمليات السرية التي يمكن أن تكون لها آثار عكسية واسعة النطاق إذا انحرفت عن مسارها.

وسيكون من الصعب سَنّ هذه التغييرات، ليس بسبب الجمود البيروقراطي فحسب، بل لأن هناك نظرة قاصرة لماهية قوات العمليات الخاصة. إنهم المغاوير الأوائل الأكثر دقة في البلاد، وهم حيويون في تلبية الحالات الطارئة مثل قتل الإرهابيين أو أسرهم، وإنقاذ الرهائن، وتأمين أسلحة الدمار الشامل. وتعد هذه القدرات ضرورية، ويجب الحفاظ عليها. إن التوصيات الواردة هنا هي عبارة عن إضافة، بهدف بذل الجهود لتطوير قوات العمليات الخاصة ودورها في تمكين الشركاء والعمل معهم في مجموعة من الأنشطة السياسية-العسكرية، وبالتالي تحسين وسائل الدول الأخرى لتأمين أنفسهم. إن عبارة "لا يمكنك أن تقتل في طريقك لتحقيق النصر"، التي صاغها أحد العاملين في العمليات الخاصة، تعد علامة بارزة مفيدة على الطريق نحو نهج أكثر شمولاً للعمليات الخاصة في جزء من سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة.

الملحق

قائمة وحدات قوات العمليات الخاصة

مقر قيادة العمليات الخاصة (USSOCOM)

مجموع القوة المعيّنة: 2606

قيادة العمليات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي

مجموع القوة المعيّنة: 28,500

- مركز ومدرسة جون كينيدي للعمليات الحربية الخاصة: 1924
- قيادة العمليات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي (المحمولة جواً): 11,657
- قيادة العمليات الخاصة البحرية التابعة للجيش الأمريكي: 3029
- فوج الجوالة الخامس والسبعون: 3229
- مجموعة دعم معلومات الاستخبارات العسكرية الرابعة: 729
- لواء الشؤون المدنية الخامس والتسعون: 1266
- لواء الدعم 528 (العمليات الخاصة): 729
- وحدات المهمات الخاصة: الأرقام مصنفة على أنها سرية

قيادة العمليات الخاصة التابعة لسلاح الجو

مجموع القوة المعيّنة: 18,000

- الطيارون (جناحا العمليات الخاصة الأول والسابع والعشرون، مجموعتا العمليات الخاصة 352 و353)
- المجموعة التكتيكية الخاصة 720:

- المراقبون المقاتلون
- مظليو الإنقاذ
- فرق الطقس في العمليات الخاصة
- مجموعة المراقبة الجوية التكتيكية

البحرية قيادة الحرب الخاصة

مجموع القوة المعيّنة: 9000

- وحدات "سيل" SEALs
- الطاقم القتالي للحرب الخاصة
- مركز الحرب الخاصة التابع للبحرية

أسلحة القوات البحرية قيادة العمليات الخاصة

مجموع القوة المعيّنة: 2600

مقر قيادة العمليات الخاصة المشتركة

مجموع القوة المعيّنة: 1519

مقار قيادات العمليات الخاصة الميدانية

مجموع القوة المعيّنة: 1425

- قيادة العمليات الخاصة – المركزية
- قيادة العمليات الخاصة – أوروبا
- قيادة العمليات الخاصة – المحيط الهادي
- قيادة العمليات الخاصة – كوريا
- قيادة العمليات الخاصة – الجنوبية
- قيادة العمليات الخاصة – أفريقيا.

الهوامش

1. "المحافظة على القيادة الأمريكية للعالم: الأولويات الدفاعية للقرن الحادي والعشرين" (ص 3) "Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense" تم تصفح الصفحة على الإنترنت يوم 13 سبتمبر 2012، على الموقع التالي:

http://www.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf

2. انظر **إضاءات على ميزانية قيادة العمليات الخاصة الأمريكية للسنة المالية 2013** (ص 6) *U.S. Special Operations Command FY 2013 Budget Highlights*, تم تصفح الصفحة في الرابع من أكتوبر 2012، على الموقع التالي:

http://www.socom.mil/News/Documents/USSOCOM_FY_2013_Budget_Highlights.pdf

3. انظر تقارير التوجهات العالمية الصادرة عن مجلس الاستخبارات القومي، بما فيها تقرير **التوجهات العالمية لعام 2025: عالم متحوِّل** *Global Trends 2025: A World Transformed*، على الإنترنت في الصفحة التالية:

http://www.dni.gov/index.php/about/organization/national-intelligence-council-global-trends

4. على سبيل المثال، إبان الحرب الباردة، كان وجود 55 مستشاراً في السلفادور في الثمانينيات من القرن العشرين مثيراً للجدل بشكل كبير، لكن كان لوجودهم الفضل لاحقاً في القيام بدور مهم في مكافحة التمرد في هذا البلد واحترافية جيشه في نهاية المطاف. واستكمل دورهم الاستشاري من خلال المساعدات الدبلوماسية، والتنموية، والاستخباراتية.

5. ثمة تاريخ ممتاز لتشكيل قيادة العمليات الخاصة الأمريكية يتمثل في **الحروب غير التقليدية: إعادة بناء قيادة العمليات الخاصة الأمريكية** *Unconventional Warfare: Rebuilding U.S. Special Operations Command* للمؤلفة سوزان ماركيز Susan Marquis (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1997). كان لعضوي مجلس الشيوخ وليام كوهين William Cohen (جمهوري عن ولاية مين) وسام نان Sam Nunn (ديمقراطي عن ولاية جورجيا)، جنباً إلى جنب مع عضو لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ جيمس لوتشر الثالث James R. Locher III، دور أساسي في صياغة وتمرير التشريع المعروف باسم تعديل "كوهين-نان" على قانون جولدووتر-نيكولاس لإعادة تنظيم وزارة الدفاع.

6. بالإضافة إلى قيادة أفريقيا، وقيادة المحيط الهادي، وقيادة أوروبا، هناك القيادة المركزية، وهي القيادة المقاتلة الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، والقيادة الجنوبية، التي تشرف على الأنشطة في أمريكا اللاتينية. أما قيادة المحيط الهادي فلها قيادتا عمليات خاصة ميدانية، واحدة منها مخصصة لكوريا ومقرها في كوريا الجنوبية.

7. الدفاع الداخلي الأجنبي (FID) هي واحدة من أكثر المهمات شيوعاً لكنها الأقل شهرة لقوات العمليات الخاصة. وتم تعريفها رسمياً في المنشور المشترك 02-1، وقاموس المصطلحات العسكرية والمرتبطة بها الخاصة بوزارة الدفاع، بأنها "مشاركة الأجهزة المدنية والعسكرية في الحكومة في أي من البرامج التي تتخذها حكومة أو منظمة أخرى معينة، لتحرير وحماية مجتمعها من التخريب، والفوضى، والتمرد". وعادة ما تضطلع الوحدة في دعم خطة الدولة المضيفة، والتي غالباً ما يشار إليها بأنها "خطة دفاع داخلية وتنمية (IDAD)". إن الأنشطة الأحد عشر التي تقوم بها قوات العمليات الخاصة محددة في العقيدة الحالية للعمليات الخاصة، المنشور المشترك 05-3، و19-5-II. وثمة قائمة مختلفة بشكل طفيف لمهمات العمليات الخاصة في Title 10 USC, Section 167.

8. على سبيل المثال، يُعد العمل المباشر والاستطلاع الخاص نشاطين عسكريين تكتيكيين يمكن القيام بهما في جزء من العمليات المتضمنة في هذه القائمة (مثل مكافحة الإرهاب، أو مكافحة التمرد، أو الدفاع الداخلي الأجنبي). وبالمثل، يتم القيام بالشؤون المدنية ودعم المعلومات الاستخبارية عادة بوصفها أنشطة دعم في صلب مهمات مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد والدفاع الداخلي الأجنبي، والحرب غير التقليدية.

9. بيان قيادة العمليات الخاصة الأمريكية حول الوضع، 6 مارس 2012. تم تصفح الصفحة في الثالث عشر من سبتمبر 2012 على العنوان: http://www.socom.mil/Documents/2012_SOCOM_POSTURE_STATEMENT.pdf. نشرة عقيدة الجيش 05-3 حول العمليات الخاصة تقترح تنفيذ **ضربة جراحية** بدلاً من النهج المباشر، و**حرب خاصة** بدلاً من النهج غير المباشر بوصفهما مصطلحين أكثر دقة وأسهل للفهم.

10. يشير مصطلح **الضربة الجراحية** ضمناً إلى غارات تشنها وحدة صغيرة أو ضربات تدعمها المعلومات الاستخبارية والتقانة المتطورة. أما مصطلح **الحرب الخاصة**، بالمقارنة، فينطوي على مجموعة متنوعة من الأنشطة ذات الطابع العسكري-السياسي التي يتم تنفيذها مع الجهات الفاعلة الأصلية ومن خلالها. ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة أيضاً غارات "العمل المباشر"، لكنها ستُنفذ مع الشركاء الأصليين وعلى الأرجح أن تعتمد في بشكل أساسي على الذكاء البشري. انظر نشرة عقيدة الجيش 05-3. أما **الضربة الجراحية** فلا تعني أن مثل هذه الضربات

دقيقة 100٪، ذلك أن سقوط ضحايا من المدنيين لايزال يحدث، لكن بمعدلات أقل بكثير مقارنة مع القصف الحر أو غير الموجه أو "القصف البساطي"، أي القصف المكثف التدميري، كما في الماضي.

11. انظر الاقتباس في القسم السابق من بيان قيادة العمليات الخاصة الأمريكية حول الوضع لعام 2012، فضلاً عن البيانات السنوية حول الوضع للسنوات السابقة. على الرغم من أن غارة واحدة أو تنفيذ سلسلة غارات لا هوادة فيها قد تحدث تأثيراً استراتيجياً حاسماً، أو دائماً (عن طريق تدمير إرادة العدو أو إضعافه إلى حد انعدام الفعالية)، فإن قدرة الشبكات الإرهابية والمتمردة على تجديد أو الانتشار يمكن أن تمنع تحقيق نتيجة نهائية. وفي كثير من الأحيان، يتحقق التأثير الاستراتيجي أو الحاسم بوساطة العمل مع الآخرين ومن خلالهم على مدى فترة زمنية طويلة. وسبب ذلك بسيط: فالغارات تقتل الأفراد الذين يمكن تعويضهم دائماً، بينما يمكن للحرب الخاصة، المترافقة مع جهود أخرى، أن تساعد في تغيير الظروف وإيجاد قوى داخل الدول، وبالتالي وقف وتعطيل الدينامية التي تولد مقاتلين جدداً أو أنها تزود الدول بوسائل لتخفيف أو إنهاء النزاع.

12. في حالة قيادة العمليات الخاصة المركزية، يبلغ عدد العاملين فيها حالياً 303 موظفين. وتعد قيادة العمليات الخاصة الميدانية هذه الأكثر انهاكاً، بالنظر إلى مسؤولياتها في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب آسيا المضطربتين. لقد قامت بنشر خمس قيادات فرعية تابعة للإشراف على العمليات المستمرة في باكستان، واليمن، ولبنان، والأردن، والإمارات العربية المتحدة. ولكي تؤدي مهماتها بطريقة ملائمة فإن المطلوب توفير طاقم مؤلف من 523 موظفاً في حد أدنى، وفقاً لتقديرات رسمية. وإذا ما كان للقيادة أن تتولى السيطرة على عناصر قوة المهمات الخاصة في المنطقة كذلك، فإنها ستكون بحاجة إلى عدد إضافي من الموظفين. ويعتقد 80٪ من الذين تمت مقابلتهم أن بنى وهياكل القيادة الميدانية غير ملائمة.

13. ترد أحدث السلطات لدعم أنشطة قوات العمليات الخاصة (SOF) في قوانين التفويض الدفاعي التي أشارت إليها أقسام في التشريع (الأقسام 1206، 1207، 1208)، بالإضافة إلى التمويل المتعلق بالمساعدة في مكافحة المخدرات وتبادل التدريب المشترك. وبموجب القانون، ينبغي أن يوفر الأخير فائدة كبيرة للقوات الأمريكية تفوق تلك التي تحققها قوات الشركاء.

14. Title 10 USC Section 138: (4) أحد الأمناء المساعدين هو مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة. وينبغي له (من حيث واجبه الرئيسي) الإشراف العام (بما في ذلك الإشراف على السياسات والموارد) على أنشطة العمليات الخاصة (كما هو محدد في القسم 167 (j) من هذا القانون) وأنشطة النزاعات المنخفضة الحدة في وزارة الدفاع. ويعد مساعد الوزير

المستشار المدني الرئيسي لوزير الدفاع بشأن قضايا ومسائل العمليات الخاصة/ النزاعات المتدنية الكثافة، وهو المسؤول (بعد الوزير ونائبه) عن العمليات الخاصة/ النزاعات المنخفضة الحدة داخل الإدارة العليا لوزارة الدفاع.

15. تعتمد هذه المناقشة للعمليات الخاصة على تعريفات كولين جراي Colin Gray للأثر الاستراتيجي للعمليات الخاصة. انظر كولين جراي، **استقصاءات في الاستراتيجية** *Explorations in Strategy* (Santa Barbara, CA: Praeger, 1996). ولمزيد من مناقشة الجدوى الاستراتيجية لقوات العمليات الخاصة، انظر فيليب ماهلا Philip Mahla وكريستوفر ريجا Christopher Riga، "مفهوم عملياتي لتحويل قوات العمليات الخاصة إلى فرع خامس للقوات المسلحة" (أطروحة ماجستير قُدّمت في مدرسة الدراسات البحرية العليا عام 2003) الصفحات 15-34، An Operational Concept for the Transformation of SOF into a Fifth Service (master's thesis, Naval Postgraduate School, 2003)، ويمكن تصفحها على الإنترنت على العنوان التالي: http://edocs.nps.edu/npspubs/scholarly/theses/2003/Jun/03Jun_Mahla.pdf

نبذة عن المؤلفة

ليندا روبنسون Linda Robinson؛ هي كبيرة محللي السياسة الدولية في مؤسسة راند RAND. كانت في الفترة 2011-2012 زميلاً مساعداً للأمن القومي الأمريكي والسياسة الخارجية في مجلس العلاقات الخارجية، وفي العام 2013 أصبحت باحثة في السياسة العامة في مركز ويلسون. وغطّت الصراعات والتحولات السياسية وغيرها من قضايا السياسة الخارجية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العمليات الخاصة في أفغانستان والعراق وكولومبيا وأمكنة أخرى. وقبل ذلك، كانت كبيرة الكتّاب حول الأمن القومي والإرهاب، ورئيسة مكتب أمريكا اللاتينية في مجلة **يو إس نيوز آند وورلد ريبورت** *U.S. News & World Report*، وكبيرة المحررين في مجلة **فورين أفيرز** *Foreign Affairs*.

شاركت روبنسون في تأليف دراسة حول قيادة العمليات الخاصة والسيطرة للحكومة الأمريكية في المدة 2008-2009. وتعكف حالياً على تأليف كتاب عن العمليات الخاصة في أفغانستان. وكانت روبنسون أيضاً زميل "نيهان" في جامعة هارفارد، وزميلاً استشارياً أول في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، ومؤلفاً مقيماً في مركز ميريل للدراسات الاستراتيجية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز. ونالت جائزة جيرالد فورد للتقارير المميزة عن الدفاع الوطني، وغيرها من الجوائز.

دراسات عالمية

Panton 286 C



مستقبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية

ليندا روبنسون

تصوير

أحمد ياسين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 130